

(لَنْ تَعْلَمَ فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّنَاعَاتِ عِلْمًا
تُمِرُّ فِيهِ وَتُحْلِي حَتَّى تَكُونَ مِمَّنْ يَعْرِفُ
الخَطَأَ فِيهَا مِنَ الصَّوَابِ، وَيَفْصِلَ بَيْنَ
الإِسَاءَةِ وَالإِحْسَانِ، بَلْ حَتَّى تُفَاضِلَ
بَيْنَ الإِحْسَانِ وَالإِحْسَانِ، وَتَعْرِفَ
طَبَقَاتِ الـمُحْسِنِينَ)

عبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ)

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

«مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ مِنَ الهُدَى وَالعِلْمِ، كَمَثَلِ الغَيْثِ الكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتِ المَاءَ فَأَنْبَتَتِ الكَلَأَ وَالعُشْبَ الكَثِيرَ، وَكَانَ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ المَاءَ فَنَفَعَ اللهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةً أُخْرَى إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمْسِكُ مَاءً وَلَا تُنْبِتُ كَلَأً - فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقُهَ فِي دِينِ اللهِ، وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللهُ بِهِ فَعَلِمَ وَعَلَّمَ، وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا، وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ».

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٧٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٨٢) فِي «صَحِيحَيْهِمَا».

(١)

يمكنُ القولُ بأنَّ العلمَ لم يبقَ فيه مزيدٌ لم يُقَلْ إلَّا ما تعلَّق به من خارجٍ، من مناهج فهمه وطرق تقديمه والتخريج على ما تقرَّر من أصوله، فإنَّ أهلَ العلمِ على مرِّ القرون وتعاقب الحِقَب قد عُنُوا بالعلم تأصيلًا وتفريعًا، فلم يذروا لمن تأخَّر شيئًا يمكنه القيام به إلَّا أن يُحكِمَ التعامل مع ما وضعوه، ويفتنَّ في الإفادة مما حصَّلوه.

وإذا قيل بأنَّ هذا من أوضار المقالة الزائفة: (ما ترك الأوَّلُ للآخِرِ شيئًا)، وأنَّ الناس قد جاوزوها إلى: (كم ترك الأول للآخِر) = كان هذا من القائل ذهولًا عن حقيقة تلك المقالة، وذلك أنّك لا ترى أحدًا من العلماء يأتي بها إلّا وهو على درايةٍ تامَّةٍ بأنَّ أهل القرون الأولى قد أوفَوا على الغاية في كلِّ علمٍ، وإلّا لأمكنَ أن يكون في المتأخرين من يستبدُّ بعلمٍ لم ينله مجموع المتقدمين، وهذا إن حصل فالعمل جارٍ على ردِّه لا القبولِ به.

وإذًا:

فمعاني الوحي قد اكتملت بموت النبي ﷺ.

والعلومُ الخادمةُ للوحي قد تكامل تأسيسُها في الطبقات المبكرة، فلم يبقَ لمن بعدهم منها شيء، لا لنقصٍ فيهم، بل لأنَّ اكتمالَهَا أمرٌ قد قُدِرَ، حيث إنَّ الأولين قد وجدوا العلمَ مفرَّقًا مبثوثًا فجمعوه وأصَّلوه على غير مثال سبق، فلا يمكن لمن تأخَّرَ أن يعيد من حال التفرق السالف ليبتكر تأسيسًا جديدًا.

فلم يبقَ إلا إغناء ذلك التأسيس، بكشف أبعاده، وتوسيع دوائر الإفادة منه، وإقامة قواعد فهمه واستثماره والتخريج عليه، وهذا مجالٌ للإبداع رحْبٌ، وطريقٌ للابتكار واسعٌ.

وطالب العلم إذا استحضر ذلك توفَّرَ همُّه على البَصَر بالإرث الذي خلَّفه أسلافه، مميِّزًا بين مراتبه، مدركًا لوظائفِه وغاياتِه، مرتاضًا به، حسنَ التصرُّف في كليَّاته وجزئيَّاته.

إذا تقرَّر هذا، فإنَّ لتحصيل هذا العلم الموروث مقاصدَ، من أجلِّها مقصِدَان متى استحضرهما الطالب وجدَّ في التضلُّع منهما تفحَّلَ علمُه، وبلغَ الرُّشْدَ في التعامل مع العلوم المدوَّنة، ليكون مِن بَعدُ مؤهَّلًا لإغنائها وإثارة دفائنها، وهذان المقصِدَان هما: **الضَّبط والتَّحقيق**، فالضبطُ لمقدِّماتِ ونتائجِ تلك العلوم، والتحقيقُ لتحريرِها والوقوفِ على أغوارها ومقاصدها.

ولكلٍّ من هذين المقصِدَين ذرائعُ يتوسَّلُ بها الطالب للوصول إلى مبتغاه منهما، وكثيرٌ من الكتَّاب في مناهج التحصيل قد أوسعوا القول في مقصد الضبط، ووضعوا له من الوسائل والمناهج ما يعين طالب العلم على تحصيله، إلَّا أنَّ الكلام في سُبُل تحقيق العلم وتحريره لم ينلْ حظَّه من الرعاية ممَّا أدَّى إلى ضمور الوعي حول فضيلة تحقيق العلم، وذلك جعل كثيرًا من الطلبة يُعنونَ بضبط العلم أضعافَ عنايتهم بتحقيقه وتحريره، ولئن كان ضبطُ العلم أوَّلَ مدارج التحقيق فيه، إلَّا أنَّ الغفلةَ عن مقصد التحقيق وعدمَ الجدِّ والسعيِ في تحصيله قعد بجمهور الطلبة المتمكنين عن بلوغه، ولستَ ترى في عيوب طلبة العلم عيبًا يحرق فؤاد المراقب للبيئات العلمية (كنقص القادرين على التمام).

وسأقتصر في هذا الفصل على وسيلةٍ واحدةٍ من وسائل تحقيق مقصِدَي الضبط والتحقيق، وهي وسيلة **التَّأصيل المرجعي**، وفرقٌ بين التأصيل

المرجعي والتأصيل المنهجي، فالتأصيلُ المنهجيُّ أن يكون للطالب في كلِّ مقصِدٍ منهجٌ مؤصَّلٌ وخطةٌ مرسومةٌ، أمَّا التأصيلُ المرجعيُّ فأن يتخذ من كتابٍ/ مرجعٍ مَّا أصلًا له .. وعليه، فإذا كان الحديث شاملًا لمقصِدَين، فعلى طالب العلم أن يتَّخذ له أصلين مرجعيين:

أحدهما أصلٌ مرجعيٌّ للضبط، وذلك بأن يكون له في كلِّ علمٍ أصلٌ يفيدُه الاحتواءَ على مجامع ذلك العلم ومبانيه، يضبط به مسائله ودلائله، ويقيِّد على حواشيه ما ظفر به من الفوائد من كتابٍ أو درسٍ أو مذاكرةٍ أو غيرها من نوافذ التحصيل، ومن جرَّب أن يتَّخذَ كتابًا يعتمده أصلًا علميًّا له في علمٍ ما - وكان هذا الكتاب لائقًا بأن يكون أصلًا - ذاق حلاوة الضبط، ولذلك تجد في كتب السير والتراجم كثيرًا من الأمثلة على اختصاص العلماء ببعض أصول الضبط المرجعية، وتطلُّبُ الشواهد لذلك ترفٌ، فهي مبذولةٌ قريبةُ المنال، ومن ذلك عناية النووي (٦٧٦هـ) بكتاب «التنبيه» في فقه الشافعية، فقد حفظه في أربعة أشهر ونصف، وصنَّف كتابًا في تصحيحه، وآخرَ في لغاته، وكتب عليه نُكتًا، وشرع في شرحه، كما شرع في اختصاره.

بل بلغ الحال ببعض العلماء أن نُسِب إلى كتابٍ لفرط عنايته به، كما نُسِب أبو عبدالله محمد بن سليمان الرومي الحنفي (٨٧٩هـ) لكتاب «الكافية» لابن الحاجب (٦٤٦هـ)، فصار يُعرَف بالكافِيَجي!

وإذا ضمَّ الطالبُ إلى اعتماده لهذا الأصل حفظَه له بلغ الغايةَ في الضبط، فالحفظ من أشرف صناعات العلم، وهو من أعونها على استثماره

والارتياض به، فـ (إذا كان ما جمعتَه من العلم قليلًا وكان حفظًا كثُرَتِ المنفعة به، وإذا كان كثيرًا غيرَ محفوظٍ قلَّت منفعتُه)[1].

قال عبدالله بن الحسن: (وجدتُّ أحضرَ العلم منفعةً ما وعيتُه بقلبي ولُكْتُه بلساني)[2].

وإذا نظر طالب العلم إلى اتساع العلم وألقى بطرفه في آماده المتباعدة كانَ على شَفَا يأسٍ من أن ينال من العلم نوالًا مُجزيًا، فإذا رأى تلك الآمادَ تُطوَى أمامَه حتى لا تجاوزَ محيط بصره كان ذلك أعظمَ حافزٍ لإقباله على العلم ونهله من حياضه، حتى لا يرضى منه بالقليل، بل حتى يبلغَ منه آخرَه.

ولذا فإنِّي لا أجدُ فيما وضعه العلماء من مصنَّفاتٍ وأعمالٍ عِلمِيَّةٍ أعونَ على النبوغ العلمي من تلك الأعمال التي تحقِّقُ ذلك الطيَّ، من المتونِ والمختصراتِ الجامعةِ لأصول المسائل، الحاويةِ زُبَدَ العلوم، المهيَّأةِ للضبط، الموطَّأةِ للحفظ .. وكم تأمَّلتُ في فكرة هذا اللَّونِ من المصنَّفات فلا ينقضي عجبي من عبقريَّتِه وعِظَمِ عوائده.

وأسعدُ الطلبة بهذه المتونِ حُفَّاظُها، والعلماءُ الذين وضعوا هذه المختصرات نصُّوا على أن غرضَهم تقريبُ العلم للحفظ، وعلى ذلك انساقت هِمَمُ طلبة العلم، فمن القديم والطلبة متوفِّرون على هذه المتون حفظًا واستظهارًا، ويرون في ذلك خطوةً رئيسةً وركيزةً أساسيَّةً للتحصيل العلمي.

---

(١) الحث على طلب العلم لأبي هلال العسكري (٢٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢: ٣٧٣).

وأدنى مطالعةٍ لتراجم العلماء في مختلف القرون تدلُّك على أن حفظ المتون كان نهجًا محكمًا لا يكاد يحيدُ عنه طالبٌ للعلم، في مبتدأِ طلبه وخَبَرِه، بل ربَّما رأيت الواحدَ منهم يحفظ أكثر من متن في فنٍّ واحدٍ، وهم أعلامٌ محقِّقون، ليسوا نُسخًا زائدةً كما يحلو لبعض المحرومين وصفُ الحفَّاظ بذلك.

وقد أُثيرَت على المختصراتِ وحِفظِها قوادحُ واعتراضات، ولا أحب أن أحرف الكلام في هذا الفصل عن مساره لأناقش تلك القوادح وأبيِّنَ وهاءَها، ولكن خُذْهَا من فقيه العصر واحطِمْ بها عن ذهنك تلك الاعتراضات .. قال العلَّامة ابن عثيمين (١٤٢١هـ): (قد أراد بعضُ النَّاسِ أن يمكروا بنا، قالوا: «إنَّ الحفظَ لا فائدةَ فيه، وإنَّ المعنى هو الأصل» ولكن الحمد لله أنه أنقذنا من هذه الفكرة، وحَفِظنا ما شاء الله أن نحفظ)[١]. وهو الذي قال: (نحن لم ينفعنا الله عز وجلَّ إلا بما حفظناه)[٢].

فخُذْ - يا طالبَ العلم - بحظِّك من حفظ الأصول المرجعية للضبط .. وعند الصَّباح يَحمَدُ القوم السُّرى!

(٣)

هذا، وإنَّ الأصل المتَّخذَ للضبط في أيِّ علمٍ على عظيم نفعه وجلالة موقعه إلَّا أنه لا يمكِّن طالبَ العلم من بلوغ الغاية فيه، ولا يكفيه لتحرير

(١) العلم (١٦٨).
(٢) لقاءات الباب المفتوح (اللقاء رقم: ٢١٠).

مسائله وتحقيقها، ولا يُزجِي له القدرة على الابتكار في تناول مسائله وحسن التصُّرف فيها، ومن هنا يتأكَّد عليه أن يكون له أصلٌ مرجعيٌّ للتحقيق، وهذا الأصلُ - كما هو بيّنٌ من السياق - ليس بديلًا لأصل الضبط، بل هو قرينٌ له، ولا غناءَ لطالب العلم عنهما، فلكلٍّ منهما مقصدٌ لا يتمُّ بناؤه حتى يبلغ الغاية منهما.

ولتحقيق موازنةٍ حيثيَّةٍ مقارِبةٍ بين هذين الأصلينِ المرجعيَّينِ، موازنةٍ تستبين بها حقيقتهما = يُنظَر في خمسِ حيثيَّاتٍ:

■ من حيث الوظيفة:

أصلُ الضبط يُراد منه أن يكون وسيلةً لضبط مسائل العلم - فإن تضمَّن عُمَدَ دلائله كان هذا كمالًا -، ويُرادُ منه أن يكون مَجمَعًا لكلِّ ما يَعرِض لطالب العلم من فوائدَ وتنبيهاتٍ على مرِّ سنين طلبه.

أمَّا أصلُ التحقيق فيُراد منه أن يرتاض الطالب بمسالك تحقيق مسائل العلم، وتحرير دلائله، من خلال نصوصه العالية، وتحريرات المحققين فيه.

■ من حيث المضمون:

أصلُ الضبط في كل فنٍّ لا بُدَّ أن يكون محتويًا على خلاصاتٍ مركَّزةٍ لنتاج علماء ذلك الفن، ومن هنا كان من شرط أصل الضبط أن يكون متأخِّرًا نسبيًّا، لأن كتب المتأخِّرين استحوذت على غالب أصول مسائل المتقدمين مع ترتيبها واختصارها، وهذا لا تكاد تجدُه في الكتب المتقدمة.

أمّا أصلُ التحقيق فلا يُشترَطُ فيه أن يحتوي على خلاصاتٍ مركَّزةٍ تجمع نتائج العلم، إذ ليس الغرضُ منه ضبطَ المسائل وجمعَها، بل شرطُهُ أن تكون مادَّته عاليةً محقَّقةً تمرِّنُ قارئها على تحقيق المسائل وتحرير الدلائل، من خلال نصوصه العالية المتقدمة - إن كان الكتاب متقدمًا - أو من خلال موازناته المحرَّرة بين اتجاهات العلماء، ونحو ذلك.

فإن كان هذا الكتاب من الكتب المتقدِّمة كان أحرى باتخاذه أصلًا، ثم إن كان هذا الكتاب المتقدم من (الكتب المبتدأة الموضوعة في العلوم المستخرجة) بلغ الغاية في هذا الباب، (فإنَّا نجد أربابها قد سبقوا في فصولٍ منها إلى ضروبٍ من اللَّفظ والنظم أعيى من بعدهم أن يطلبوا مثله، أو يجيئوا بشبيهٍ له)(١).

وإذا نظرنا في هاتين الحيثيتين (الوظيفة/ المضمون) علمنا أن كلًّا من الأصلين محلٌّ للنظر والدَّرس لكن لاختلافِ مَقصِدِ كلِّ أصلٍ امتازَ كلٌّ منهما بنوعٍ من المعالجة، فالدَّرس في أصل الضبط للفهم والتصور، والدَّرس في أصل التحقيق للتحرير والابتكار، و(لقاحُ المعرفة: دراسة العلم) كما يقول ابنُ عبَّاس رضي الله عنه (٦٨هـ)(٢).

■ من حيث الحجم:

أصلُ الضبط غالبًا ما يكونُ كتابًا مختصَرًا أو متوسِّطًا، ولا يليقُ به أن يكون مبسوطًا، لأنَّ الغرضَ منه أن يحيط به الطالب إحاطةً تامَّةً، فإذا كان

---

(١) الرسالة الشافية في وجوه الإعجاز للجرجاني - وهي ملحقة بـ «دلائل الإعجاز» - (٦٠٤).
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (١: ٤١٥).

مبسوطًا تعذَّرَ الوصول لهذا الغرض .. أمَّا أصلُ التحقيق فغالبًا ما يكونُ كتابًا متوسِّطًا أو مبسوطًا، ولا يليقُ به أن يكون مختصرًا على شاكلة المتون، ولو كان من الكتب المتقدِّمة، لأن الغرض منه أن يكون معمل تدريب وتمرين للطالب على التحقيق، وهذا لا يتحقق بالكتب المختصرة.

وهذا الشرط المتعلق بالحجم شرطٌ تقريبيٌّ، له طرفان ووسط، فطرفاه (الاختصار والبسط) ووسطه (التوسط)، وكلُّ وسط ففيه إجمالٌ، وإجماله هنا يستبين برعاية بقية الحيثيات، فإذا جعلنا الكتاب المتوسط صالحًا لأن يكون أصلًا للضبط تارةً وأصلًا للتحقيق تارةً أخرى، فلسنا نعني به شيئًا واحدًا، بل القصد أنه ليس بمختصر ولا مبسوط، وهذه المساحة فسيحة، أدناها في جانب الضبط، وأعلاها في جانب التحقيق، وما بينهما بينَ بينَ، والمحكَمُ هنا أن لَّا يكونَ أصلُ الضبطِ مبسوطًا، وأن لَّا يكونَ أصلُ التحقيقِ مختصرًا، وبالأمثلة الآتي ذكرها يتبين المقصود.

■ من حيث التأثير:

أصلُ الضبط لا يُشترَط فيه التأثير، بل يشترط فيه أن يكون جامعًا للمسائل، كما لا يُشترَطُ فيه أن يكون محلَّ عناية العلماء، وإن كان هذا من كماله.

أمَّا أصلُ التحقيق فلا بُدَّ أن يكون مؤثِّرًا، وتأثيره بأن يكونَ مؤسِّسًا لعلمٍ، أو أصلًا لاتجاه، أو محلَّ درس العلماء وفحصهم، أو مدارَ كتبٍ وشروحٍ وُضِعَت عليه، واعتراضاتٍ وُجِّهَت إليه، ونحو ذلك.

■ من حيث التعدُّد:

يمكن لطالب العلم أن يتَّخذَ له في كلِّ علمٍ أصلًا للضبط، أمَّا أصل التحقيق فالعمر يقصر دون اتخاذه في كل علمٍ، لأن أصل الضبط تتحقَّق وظيفته بتكرار قراءته وإدمان النظر والتأمُّل فيه، وهذا القدر وإن كان عسيرًا إلَّا أنَّ من الممكن تحقيقَه، لأنَّا جعلنا من خاصَّة هذا الأصل ألَّا يكون مبسوطًا.

أمَّا أصل التحقيق فعامل الزمن هو المؤثِّر الأصيل فيه، بمعنى أن ثمرته ووظيفته إنما تُنال بالعيش معه، والتدسُّس في أعطافه، فليس الغرضُ منه مقتصرًا على الوصولِ إلى المعلومة وتصوُّرِها وحفظِها، بل الغرضُ منه التغلغلُ في بواطنه والحفرُ إلى أصول جذوره، وهذا يحتاج إلى أزمنة متطاولة، ولذا كان اتِّخاذُ أصلٍ للتحقيق في كل علمٍ متعذِّرًا، فالسبيل أن يَتَّخذَ طالب العلم أصلًا للتحقيق في علمٍ أو عِلمَين، يكونان محلَّ تخصُّصِه وتركيزِه، وهذا لا يعني انفكاكَه عن قدرٍ من التحقيق في سائر العلوم، فلتكنْ له في كلِّ علمٍ زوراتٌ راتبةٌ إلى كتبه المفصَّلة، متأمِّلًا في بعض أبحاثها، دارسًا لجملةٍ من مسائلها.

(٤)

ولتقريب المراد أضرب أمثلة مجملة في جملة من العلوم لأصولٍ في الضبط والتحقيق روعيت فيها هذه الحيثيَّات، ثم أشفعها بمثالينِ مفصَّلينِ لمزيد بيانٍ لفكرة الأصل المرجعي:

■ أمثلة مجملة:

ففي الفقه:

من أصول الضبط: «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي (٦٨٣هـ) في فقه الحنفية، «الشرح الكبير على مختصر خليل» للدردير (١٢٠١هـ) في فقه المالكية، «كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين» للمحلي (٨٦٤هـ) في فقه الشافعية، «الروض المربع شرح زاد المستقنع» للبهوتي (١٠٥١هـ) في فقه الحنابلة.

وللطالب أن يعتمدَ المتون مجرَّدةً من شروحها، ولو أنَّه اتخذ المتنَ للحفظ، وشرحَه للضبط لكان ذلك خيرًا له، وقِس عليه سائرَ ما يُذكر في الفنون الآتية.

ومن أصول التحقيق: «شرح مختصر الطحاوي» للجصَّاص (٣٧٠هـ)، «مدونة» سحنون (٢٤٠هـ)، «الأم» للشافعي (٢٠٤هـ)، «نهاية المطلب» للجويني (٤٧٨هـ)، «المغني» لابن قدامة (٦٢٠هـ).

وفي أصول الفقه:

من أصول الضبط: «نهاية السول في شرح منهاج الأصول» للإسنوي (٧٧٢هـ)، «البدر الطالع على جمع الجوامع» للمحلي .. أو المتون مجرَّدةً من هذه الشروح.

ومن أصول التحقيق: «الرسالة» للشافعي، «الفصول» للجصَّاص، «البرهان» للجويني.

وفي التفسير:

من أصول الضبط: «تفسير الجلالين»، «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٦٨٥هـ)، «التسهيل» لابن جزي (٧٤٥هـ).

ومن أصول التحقيق: «جامع البيان» للطبري (٣١٠هـ)، وهو أمثلُ الكتب الصالحة للتحقيق في هذا العلم.

وفي النحو:

من أصول الضبط: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للأشموني (٩٠٠هـ)، «التصريح بمضمون التوضيح» لخالد الأزهري (٩٠٥هـ) .. أو المتون مجرَّدةً من هذه الشروح.

ومن أصول التحقيق: «الكتاب» لسيبويه (١٨٠هـ)، «المقتضب» للمبرد (٢٨٥هـ)، «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ).

وكتاب سيبويه أعظمُ مثالٍ لأصول التحقيق المستجمعة للشروط، فقد استوفى الجمْعَ والتفصيلَ والتأثيرَ، مع كونه كتابًا متقدِّمًا، مؤسِّسًا.

وفي البلاغة:

من أصول الضبط: «مختصر المعاني» للتفتازاني (٧٩٣هـ) وهو شرحٌ لـ «تلخيص المفتاح»، «شرح عقود الجمان» للسيوطي (٩١١هـ) .. أو المتون مجرَّدةً من هذه الشروح.

ومن أصول التحقيق: «أسرار البلاغة» للجرجاني (٤٧١هـ)، وهو أمثلُ الكتب الصالحة للتحقيق في هذا العلم.

وفي متن اللُّغة:

من أصول الضبط: «مختار الصحاح» للرازي (٦٦٦هـ)، «المصباح المنير» للفيومي (٧٧٠هـ).

ومن أصول التحقيق: «تهذيب اللُّغة» للأزهري (٣٧٠هـ)، «أساس البلاغة» للزمخشري (٥٣٨هـ).

(٥)

■ مثالان مفصَّلان:

أمَّا المثال الأول ففي علم أصول الفقه، وقد ضربت من أمثلة ذلك «البدر الطالع على جمع الجوامع» للمحلي (٨٦٤هـ) أصلًا للضبط، و«البرهان» للجويني (٤٧٨هـ) أصلًا للتحقيق.

فـ «جمع الجوامع» متنٌ أصوليٌّ مختصرٌ متأخِّرٌ، جمع فيه تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) من زهاء مئةِ مصنَّفٍ أصولَ مسائلِ علمِ الأصول مجرَّدةً من أدلتها، مع العناية بالخلاف الأصولي في غالب المسائل، وعزو الأقوال لقائليها .. و«البدر الطالع» شرحٌ ممزوجٌ مختصرٌ، عُني بحل ضمائر الجمع، وإبراز دفائنه، مع البرهنة لمسائله. وقد عُنِي العلماء بالمتن والشرح، فنَظَمَ المتنَ غيرُ واحد، وشرحه كثير من العلماء، كما اختصره بعضهم، وعلى شرح المحلي وُضِعت حواشٍ، كما اختصره بعضهم.

و«البرهان» للجويني (٤٧٨هـ) يُعَدُّ من الكتب الأصولية المتقدمة، وهو من عُمد الأصول التي كانت محلَّ عنايةِ العلماء واستمدادهم، وهو كتاب فيه نَشْرٌ للمسائل وأدلتها، مع آلةٍ اجتهاديَّةٍ عاليةٍ انبسطت آثارها من أول الكتاب إلى آخره، وكان هذا الكتاب يُنعَت بـ (لغز الأمة)[1]، لوعورةٍ فيه، ولذا لم يتصدَّ له من الشراح إلَّا القليل، ولم يقتصر الجويني على جمع المسائل بأدلتها، بل عُني فيها بتحرير العلم نفسه، ومناقشة مقرَّرات أقطابه، وشمل عطاؤه العلمي ما يتعلق بتحقيق المسائل، والأقوال، تصوُّرًا وثبوتًا، برهنةً وتزييفًا، ولم يقتصر فيه على مذهب الشافعية الذي ينتحله، بل ركب فيه مطيَّة الاجتهاد، وكانت منه المذاهبُ كلُّها على صفيحٍ واحدٍ.

هذا استعراضٌ موجَزٌ لطبيعة هذين الأصلين يتبين به سببُ اتِّخاذِ كلٍّ منهما أصلًا، فإذا استبان ذلك لم يبقَ إلا بيان كيفية التعامل معهما، فيُقال:

لما كان «البدر الطالع» أصلًا للضبط فإنَّ على الطالب أن يطلب منه ما يُضبَطُ لا ما يُحقَّقُ[2]، فيُعنى بالمسائل والدلائل دون بحثٍ في جذورها ومناطق التأثُّر والتأثير فيها، فإذا راجعَ غيرَه من شروح الجمع، فهو إنما يطلب منها ما يتعلق بسلامة تصور المسائل واستيفاء القيود ونحوها مما يُحكِم به ضبطَ المسائل، وكلَّما عَرَض له في الكتب الأصولية ما يتعلَّق

---

(١) انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (١٠: ٢٤٣).

(٢) ولا يعني ذلك أن شرح المحلي خالٍ من تحقيق المسائل، بل هو من الكتب الجليلة المحقَّقة المحرَّرة في علم الأصول، لكن مصنِّفه وضعه على هيئة ينال بها طالبه ضبطَ العلم حيث قدَّم المحلي علم الأصول في صورة مركَّزة مكثَّفة، فالتحقيق واقعٌ في طريقه، والضبط محصَّل من هيئته.

بهذا الجنس من المعارف ألحقه بنظائره من «البدر الطالع»، ليكون من جملة ما يكرره ويضبطه.

أما «البرهان» فلكونه أصلًا للتحقيق فإنَّ عليه أن يتعاملَ معه بتأنٍّ بالغٍ وتريُّثٍ شديدٍ، ينتقل فيه من ظواهره إلى بواطنه، طالبًا من مجموعه نظريةً في العلم، ومنهجًا في رسم المسائل، وطريقةً في تحرير الدلائل، ويبحث في كل مسألة من مسائله عن أثرِها وتأثُّرِها، أثرِها في مسائل الأصول والكتب المصنفة فيه، وتأثُّرها بها، ويقف مع موازنات الجويني (٤٧٨هـ) وقوفًا طويلًا ليشرف على أصول المدارك والمآخذ، وينظر في طبيعة تعامل الجويني مع الخلاف الأصولي والنصوص الأصولية، كما ينظر في محالِّ النقد التي تلقَّاها كتابه من خلال شرَّاحه أو ما تفرق في كتب الأصول، وأيضًا ينظر في النقد الذي وجَّهه الجويني إلى غيره من الأئمة والأصوليين، فيعقد الطالبُ لذلك مجالسَ موازنةٍ مفصَّلةٍ تتناول تصوُّرَ الاعتراض وصحَّةَ توجيهه، ويتَّبَعُ أدوات الجويني في تحقيق المسائل الأصولية ونقدها وطريقته في تفعيلها .. فمنهج «البرهان»، ومسائله، ودلائله، ونقداته، وأدواته، ومشكلاته = كلُّها تقع في محلِّ البحث والنظر عند طالب التحقيق.

أمَّا المثال الثاني ففي علم النحو، وقد ضربت من أمثلة ذلك «منهج السالك» للأشموني (٩٠٠هـ) أصلًا للضبط، وكتاب سيبويه (١٨٠هـ) أصلًا للتحقيق.

«منهج السالك» من أجلِّ شروح «ألفيَّة» ابن مالك (٦٧٢هـ)، والألفيَّة متنٌ نحويٌّ متأخِّرٌ، تضمُّ خلاصاتٍ مركزةً للمسائل النحوية في جُلِّ الأبواب، مع جملة صالحة من تصريف الأسماء، مع إشاراتٍ إلى الخلاف والأدلة،

والعناية بصياغةِ قواعدَ وشروطٍ وتقسيماتٍ في عباراتٍ وجيزةٍ ظاهرةٍ، أو أمثلةٍ وإشاراتٍ خفيَّة .. و«منهج السالك» شرحٌ متوسِّطٌ ممزوجٌ، حلَّ فيه الأشموني (٩٠٠هـ) رموزَ الألفية وضمائرَها، واستشهد لأحكامها، مع تنبيهاتٍ ولطائفَ أودعها كتابَه وحلَّى بها شرحَه.

أمَّا كتاب سيبويه (١٨٠هـ) فهو الكتابُ المؤسِّسُ لعلم النَّحو، ضمَّنه القولَ في النَّحو والتَّصريف، مع استعراضٍ واسعٍ لشواهد العربية وما عليه لغة العرب من شعرٍ ونثرٍ، سماعٍ وقياسٍ، باستقراءٍ واسعٍ استوفى فيه جهود النَّحويين قبله.

وقد كان لكتاب سيبويه أثرٌ واسعٌ على النحويين باختلاف مذاهبهم ومشاربهم حتى صار عمدة الدراسة النحوية في مختلف القرون، واعتنى العلماء بشرحه، وكشف مشكلاته، كما وضع طائفةٌ منهم كتبًا في شرح شواهده، وكتبًا في الاعتراض عليه، ووضع آخرون في الذبِّ عنه.

وقد نقل أبو جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ) عن أبي الحسن عليِّ بنِ سليمان، الأخفشِ الأوسطِ (٢١٥هـ) قولَه بأن سيبويه قد جعل في كتابه مشتبهًا، ليكون لمن استنبطَ ونظرَ فضلٌ، ثم علَّق على ذلك بقوله: (هذا الذي قاله عليُّ بنُ سليمانَ حَسَنٌ، لأن بهذا يشرُف قدرُ العالِم وتفضُل منزلته، إذ كان العلمُ يُنال بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كلُّه بيِّنًا لاستوى في علمه جميع من سمعه، فيبطلُ التفاضل، ولكن يُستخرَجُ منه الشيءُ بالتدبُّر، ولذلك لا يُمَلُّ، لأنه يزداد في تدبره علمًا وفهمًا)[1].

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي (١: ٣٧٢).

ولما حُدِّث المبرِّدُ (٢٨٥هـ) بقول أبي عمر الجرمي (٢٢٥هـ): (أنا مذ ثلاثين سنةً أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه) وكان محدِّثُه متعجِّبًا مستنكرًا، قال له المبرِّدُ: (أنا سمعت الجرميَّ يقول هذا، وذاك أنَّ أبا عمر كان صاحبَ حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الدين والحديث، إذ كان ذلك - يعني كتاب سيبويه - يُتعلَّم منه النظر والتفتيش)[1].

قال الشاطبي (٧٩٠هـ) معلِّقًا: (المراد بذلك أنَّ سيبويه وإن تكلَّم في النحو، فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل بابٍ ما يليقُ به، حتى إنَّه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني)[2].

ولمثل هذا كان كتاب سيبويه (١٨٠هـ) من أجلِّ أصول التحقيق.

هذا استعراضٌ موجَزٌ لطبيعة هذين الأصلين يتبين به سببُ اتِّخاذِ كلٍّ منهما أصلًا، فإذا استبان ذلك لم يبقَ إلَّا بيان كيفية التعامل معهما، فيُقال:

منهج السالك للأشموني (٩٠٠هـ) لما اتُّخِذَ أصلًا للضبط فإنَّ على الطالب أن يجعل منه بابًا يلج منه لضبط مسائل النحو، ومصطلحاته، وحدوده، وتقسيماته، ويشفع إليه من مختلف شروح الألفيَّة ما يتعلق بهذه الأوعية الضابطة، دون إغراقٍ منه في الأبحاث اللَّفظيَّة والفنيَّة المتعلقة بنصِّ الألفيَّة، وسائرِ الهوامش التي يتعلَّق بها بعض الطلبة.

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي (١٩١).

(٢) الموافقات (٥: ٥٤).

أمّا كتاب سيبويه (١٨٠هـ) فيجعلُ منه طالبُ العربيَّة منطلقَ تحريره في علومها، فلا يدع في الكتاب من أصلٍ ولا فرعٍ، ولا شاهدٍ من شعرٍ أو نثرٍ، إلا دَرَسه وتتبَّع أثره، ويستقري به مشكلاتِ العربيَّة ويتطلَّب فحصَها منه ومن غيره، فيرصد وجوهَ الأسئلة ومواضعَ المشكلات، ويتَّخذ من نصوص الكتاب مادَّة درسٍ واستنباطٍ، يديم فيها النظر ويقلِّب فيها الفِكَر، ويسعى جاهدًا في استكشاف منهج سيبويه في دراسة العربيَّة عرضًا واستنباطًا واحتجاجًا، ويستعين على ذلك بما وُضِع عليه من دراساتٍ معاصرةٍ تناولت مناهجه وآثاره.

(٦)

هذان نموذجان أردتُّ بعرضهما تجلية فكرة الأصلَين، وبه يُعلَمُ أن ليسَ يكفي طالبَ العلم أن يطالع الكتب المهيَّأة للتحقيق مطالعة عابرة، وإذا نظرنا في واقع المحيط العلمي رأينا الكتب المهيَّأة للتحقيق إنَّما تُراجَع لأغراض بحثيَّة، أو لمراجعة مسألة، أو لجرد عابر يُرادُ منه اقتباس بعض الفوائد المتفرقة، وهذا ما يطمح هذا الفصل لدفعه، فلا بُدَّ أن يُجوِّد طالب العلم من تعامله مع هذا الجنس من المصنفات، فيكرِّر مطالعة ما اتَّخذه أصلًا منه ويديم النظر فيه، ثمَّ إنَّ تكرارَه له ليس تكرارًا مجرَّدًا، بل هو تكرارٌ موجَّهٌ على نحو ما تقدَّم بيانه في المثالين المفصَّلين.

وبذلك يدركُ طالب العلم أنَّ طريقتَه في التحصيل تختلف باختلاف مقاصده، وذلك يستحثُّه على ضبطِ مقاصد تحصيله، والجدِّ في اتخاذ

الوسائل التي تعينه على تحقيقها، كما أنّه بذلك يدرك أنَّ مسالك الإفادة من الكتب تختلف بحسب مضامينها والمقاصد المبتغاة منها، فليست الكتبُ مجرَّدَ خزانةٍ تُستخلَص منها النتائج فحسب، بل هي معاملُ تدريبٍ وتمرينٍ للطالب، يديم النظر فيها ويكثر مدارستها، فإنَّ إدامة النظر لَتُفضي إلى الضبط، (وإنَّ كثرةَ المدارسة لَتُعدي على العلم)[1]. والقصدُ هنا أن يكون ذلك مستحضَرًا لدى الطالب، ماثلًا بين عينيه، قائمًا به قلبُه، وإنَّما لكلِّ امرئٍ ما نوى.

(٧)

كان الشافعيُّ (٢٠٤هـ) يدمن النظر في «موطَّأ» الإمام مالك (١٧٩هـ) ويقول: (ما نظرتُ في موطأ مالكٍ إلَّا ازددتُّ فهمًا)[2].

وكان المزنيُّ (٢٦٤هـ) شديدَ التعلُّق بـ «رسالة» الشافعي حتى قال: (أنا أنظر في كتاب الرسالة منذ خمسين سنة، ما أعلم أنّي نظرت فيه مرةً إلا وأنا أستفيدُ شيئًا لم أكن عرفته)[3].

كما كان أبو عثمان المازنيُّ (٢٤٧هـ) شديدَ التعلُّق بـ «كتاب» سيبويه (١٨٠هـ) حتى قال: (ما أخلو في كلِّ زمنٍ من أعجوبة في كتاب سيبويه)[4].

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلّام الجمحي (١: ٦-٧).
(٢) حلية الأولياء لأبي نعيم (٩: ٧٠).
(٣) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٢: ٩٩).
(٤) خزانة الأدب للبغدادي (١: ٣٧١).

وكان عبدالله بن محمد بن عيسى الأندلسي (يختمُ كتابَ سيبويه كلَّ خمسةَ عشرَ يومًا مرَّةً)[1].

وقال بعضهم لأبي هاشم الجبائي (٣٢١هـ): ما أحسنَ جَمْعَكَ لمعاني كتب أبي علي (٣٠٣هـ) - وهو الجُبَّائيُّ، والدُ أبي هاشم - واختصارَكَ لكلامه! فقال: (قد دُسْتُ كتبَه دَوْسًا، وأكلتُها وشرِبتُها دَرْسًا، فعرفتُها ظهرًا وبطنًا)[2].

وكان ابن تيميَّة (٧٢٨هـ) حفيًا بـ«التعليقة» للقاضي أبي يعلى (٤٥٨هـ)، حتى كان يطلب من طلابه إحضارها إليه في السجن، فكتب إليهم مرَّةً في جملة ما طلبه منهم: (... وترسلون أيضًا من تعليق القاضي أبي يعلى الذي بخط القاضي أبي الحسين، إن أمكن الجميع، وهو أحدَ عشرَ مجلَّدًا، وإلَّا فمن أوَّله مجلَّدًا، أو مجلَّدين، أو ثلاثة)[3].

وكان الزَّرِيرانيُّ الحنبليُّ (٧٢٩هـ) يُدِيمُ النظر في «المغني» لابن قدامة (٦٢٠هـ)، حتى (ذكر أنَّهُ طالع «المغني» ثلاثًا وعشرين مرَّةً، وكان يستحضرُ كثيرًا منه أو أكثرَه)[4].

وكذلك كانت الناسكةُ أمُّ زينبَ فاطمة البغداديَّة (٧١٤هـ)، فقد قال عنها ابن كثير (٧٧٤هـ): (كانت من العالمات الفاضلات، تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتقوم على الأحمدية في مؤاخاتهم النساء والمردان، وتنكِرُ أحوالَهم وأحوالَ أهل البدع وغيرهم، وتفعل من ذلك ما لا يقدر عليه

(١) الوافي بالوفيات للصفدي (١٧ : ٥٣٧).
(٢) الحث على طلب العلم للعسكري (٣٤).
(٣) العقود الدرية لابن عبدالهادي (٣٤٩).
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة (٥ : ٢).

الرجال، كانت تحضر مجلس الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فاستفادت منه ذلك وغيرَه، وقد سمعتُ الشيخَ تقيَّ الدينِ يثني عليها، ويصفُها بالفضيلة والعلم، ويذكرُ عنها أنها كانت تستحضر كثيرًا من «المغني» أو أكثرَه، وأنه كان يستعِدُّ لها من كثرةِ مسائلها، وحسنِ سؤالاتها، وسرعةِ فهمها)[١].

واختصَّ تاج الدين السبكي (٧٧١هـ) بـ «شرح الوجيز» للرافعي (٦٢٣هـ)، وكان يقول: (هو كتابُنا، ونحن نَدْأَبُ فيه ليلًا ونهارًا)[٢].

كما اختصَّ أحمد فارس الشدياق (١٣٠٤هـ) بـ «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (٨١٧هـ)، وأبدى احتفالَه به بقوله: (إنِّي معترفٌ بأن لصاحب «القاموس» عليَّ فضلًا كبيرًا، ومنه توجِب أن أكون لها ما عشتُ شكورًا، فإنه هو الذي ألجأني إلى الخوض في بحر اللُّغة الزاخر لاستخراج جوهرها الفاخر)[٣].

وقرأ محمود شاكر (١٤١٨هـ) على بعض شيوخه «لسان العرب»، وكان لصيقًا به مذ بواكير طلبه حتى إنَّه قال: (قرأت وأنا في السنة الأولى الثانوية لسان العرب حرفًا حرفًا من أوَّله إلى آخره)[٤].

إلى نماذجَ كثيرةٍ استوطنتْ كتب السير والتراجم، ومِن وراءِ كلِّ عالمٍ كتابٌ يستخفي بالنهلِ من معينه والعبِّ من حياضه، به تضلَّع علمُه وتضوَّع مسكُه .. فاتخذْ لك كتابًا تستخفي به من أعين الناس!

---

(١) البداية والنهاية (١٨: ١٤٠-١٤١).
(٢) طبقات الشافعية الكبرى (١٠: ١٩٩).
(٣) الجاسوس على القاموس (٦).
(٤) ظل النديم لوجدان العلي (١٠٠). وانظر: مقالات الطناحي (٢: ٥٢٠)، وفيه: (أخبرني رحمه الله أنه قرأ «لسان العرب» كله، و«الأغاني» كله، وهو طالبٌ بالثانوي).

وكلّما ارتشف طالب العلم سيرة أحد الأعلام المحقِّقين ممن قدَّموا إضافة نوعية للحقل العلمي طَمَحَ ببصر تحصيله إلى ما بلغوه، وَرَجَا أن يبلغ في لاحق دهره مراتبَهم، لكنَّه لو تصفَّحَ واقعَه لربَّما قطعَ بأنَّ نوع تكوينه العلمي لا يوصله إلى ما يرجو، بل غايةُ ما يمكنه الوصول إليه هو ضبطُ نتائج العلوم دون القدرة على تحقيقها وتحريرها، فكان من اللَّازم إذًا هذا التَّمييزُ بين مقاصد التحصيل، ليكونَ الطالب على درايةٍ بحقيقة تحصيله، ثم يتَّخذَ من الوسائل ما يوصله إليها، ويدمنَ قرع أبواب العلم لتُفتَح له مغاليقه، (ولهذا يُحتاجُ في العلوم إلى كثرة الدرس، لأنه في أوَّلِ الأمر يحصل منه الشيءُ الذي يُسمَّى حالًا، وهو كالرَّسم، ثم بعد ذلك بالتَّكرُّرِ يصير قُنيةً ومَلَكَةً)[1].

كثيرٌ هم طلَّاب العلم، لكن الجادَّ منهم قليل، والمحقِّقَ من الجادين أقل القليل .. والحديثُ عن التحقيق كثيرًا ما يكون بالجمل الفضفاضة والعبارات المجملة دون تبيان لحقيقته، فيقف الطالب متأملًا في سحائب الأحلام دون أن يكون لتلك السحائب هطولٌ في أودية مشاريعه، فتظلُّ علومُه ساكنةً فاترةً لا تصلح أن تكون وطاءَ تحرير، ولا منطلقًا لابتكار، ولا يملك الدَّفعَ عنها ولا الصيانةَ لها .. و(من يقضي زمنًا في طلب العلم، ثم ينفصلُ عنه وهو لا يستطيع أن يدفعَ عن أصوله شُبَهًا، أو يَضرِبَ له من العمل مثلًا = ذهب وقته ضائعًا، وبقي اسم الجهل عليه واقعًا)[2].

---

(١) الهوامل والشوامل - مسكويه (١١١).
(٢) الأعمال الكاملة لمحمد الخضر حسين - رسائل الإصلاح (٥: ٢١٣٧).

إذا نظرنا في سير المحقِّقين من العلماء وحاولنا الوقوف على إكسير التحقيق في سيرتهم وإنتاجهم وجدناه متمثِّلًا في جملة معايير، من أخصِّها: معيار (الفوات) .. وهذا معيارٌ أوَّليٌّ يُراد به تمييز المحقِّقين، نُدرِكُ به وجود التحقيق وإن لم نقفْ تحديدًا على معالمه، ومفاده أن العالم المحقِّق هو العالم الذي تحصَّل له نمطٌ من مداولة العلم والتعاطي مع مسائله تفرَّد به حتى ظُنَّ فواتُه بفواته.

ولا أكتمكَ سرًّا إن قلتُ لك بأن هذا المعيارَ منتزَعٌ من إجابةٍ ذكيَّةٍ للإمام أحمد (٢٤١هـ) أجاب بها على من أنكر عليه جلوسَه عند الشافعي (٢٠٤هـ)، وتَرْكَه مجلس ابن عيينة (١٩٨هـ)، وذلك حين قال له: (اسكتْ! فإنْ فاتك حديثٌ بعلوٍّ تجده بنزول، ولا يضرُّك في دينك، ولا في عقلك، ولا في فهمك، وإن فاتك أمر هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة)[1].

فالشافعي حقَّق نمطًا من التحقيق جعل الإمام أحمد يعيد ترتيب جدول دروسه خشية فوات هذا النمط بفوات الشافعي، وهكذا فلننظرْ في من يُظَنُّ أن بفواته غياب نمطٍ من أنماط المداولة العلمية، لنميز المحققين،

(١) انظر: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٥٨-٥٩)، وحلية الأولياء لأبي نعيم (٩: ٩٩)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥١: ٣٣١). وقريبٌ من هذا الخبر أنَّ إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) قال: (كنَّا بمكَّةَ والشافعيُّ بها وأحمدُ بنُ حنبل بها، فقال لي أحمد بن حنبل: يا أبا يعقوب جالسْ هذا الرجل - يعني الشافعيَّ -. قلت: ما أصنعُ به وسنُّه قريبٌ من سنِّنا؟ أتركُ ابنَ عيينةَ والمقبريَّ؟! فقال: ويحَك! إنَّ ذاك يفوت، وذا لا يفوت. فجالستُه) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٤٢-٤٣).

ثم نقف من بعدُ على حقيقة التحقيق ومعالمه، وإنما قلت (نمط من أنماط المداولة العلمية)، لأن العلم لا يفوت بفوات الأشخاص، فكلُّ العلم في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ولكن الشأن في آليَّة التعامل العقلي والتداول المعرفي لمضامين الوحي، وذلك ما أراد الإمام أحمد (٢٤١هـ) أن يشير إلى امتياز الشافعي (٢٠٤هـ) فيه.

والشافعيُّ الذي بهر الإمام أحمد في فقهه بكتاب الله تعالى يتمثَّل جوهرُ إبداعه في كتاب «الرسالة» .. هذا الكتاب الذي دلَّ على مقامٍ عالٍ من التحقيق والإبداع العلمي يقطَعُ معه النَّاظرُ أنه أمرٌ احتكره الشافعي، وبرهانه أنَّ أحدًا لم يستطع أن يستقلَّ بوضع أصولٍ للفقه على نسقٍ متكامل استقلَّ فيه عن رسالة الشافعي، بل إمَّا أن يكون عمله واقعًا فيه أو منطلقًا منه أو مبنيًّا عليه.

والإمام أحمد نفسه بلغ علمه بالآثار وعللها، وخصوصًا علل الآثار الموقوفة، مقامًا لم يلحقه فيه لاحقٌ مذ فارقتْ آخرُ نسمةٍ من روحه آخرَ بقعةٍ من جسده، وعن ذلك قال ابن رجب (٧٩٥هـ) بعد أن بيَّنَ إمامة أحمد في معرفة صحيح الحديث من سقيمه: (وهذا وإن شاركه كثير من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعلل الآثار الموقوفة، ومَن تأمَّل كلامه في ذلك رأى العَجَب، وجزم بأنه قلَّ من وصل إلى فهمه في هذا العلم رضي الله عنه)[1].

*****

(١) مجموع رسائل ابن رجب - الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة (٢: ٦٣٠).

سيبويه (١٨٠هـ) ونمط ضبطه للغة العرب في كتابه، الطبري (٣١٠هـ) ونمط تصرُّفه في المخزون السَّلَفي التفسيري، عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١هـ) ونمط تذوقه البياني، الغزالي (٥٠٥هـ) ونمط تأليفه العلمي وقولبته للمعارف، ابن تيمية (٧٢٨هـ) ونمط تحقيقه للمعرفة وتصريفه للعلوم، هؤلاء وغيرهم من الأعلام المحققين، يُحصِّل الطالب بالنظرِ في نتاجهم وتحسُّسِ بذور الإبداع في أراضي مدوناتهم ما يُمكِّنه من السير على منوالهم، ويخطو به خطوات واسعة نحو التحقيق العلمي، وذلك هو أوَّلُ مدارج التحقيق والإبداع، وهو أصدقُ ما يُمكن أن يُدَلَّ به طالب العلم على سبيل التحقيق، بأن يعايش ما أنتجه المحققون ويتغلغل بفكره في كتاباتهم، ولذا كان اتخاذ الأصل المرجعي للتحقيق من أعظم السبل الموصلة لذلك، والشأنُ كما قيل: صحبةُ الفحول تُفحِّل.